أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980- 2014)

دراسة قياسية

أ.قارة إبراهيم المركز الجامعي غليزان
أ. أحمد بن السيلت جامعة المدية
د. بيبي وليد المركز الجامعي البيض

الملخص

تبحث هذه الورقة تجريبيا في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014) باستخدام متجه الانحدار الذاتي VAR ، حيث تبين لنا من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Johansen أن معدل النمو الاقتصاد لا يتكامل تكاملا مشتركا مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل الانفتاح التجاري ، كما أكدت لنا نتائج تقدير دوال الاستجابة الدفعية للصدمات العشوائية الممتدة خلال عشر سنوات أن معدل النمو الاقتصادي يستجيب بشكل ايجابي لأي صدمة في معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكن بمضاعف صغير ، حيث أن نصيب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من تكوين الناتج لا يتعدى 2 % ، و فيما يخص نتائج اختبار العلاقات السببية على المدى القصير فقد تبين لنا وجود علاقة سببية معنوية من معدل الانفتاح التجاري باتجاه النمو الاقتصادي و من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه معدل الانفتاح التجاري عند مستوى 10 % و 1 % على الترتيب .

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر ، الانفتاح التجاري ، النمو الاقتصادي ، متجه الانحدار الذاتي VAR ، الجزائر

Abstract

This paper investigates empirically the impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria over the period (1980-2014) , using the vector autoregression model VAR , the johansen co-integration test indicates that the Gdp growth rate is not cointegrated with the foreign direct investment and the openness degree , ,from the impulses responses functions we conclude that any positive shock in foreign direct investment inflows by one standard deviation or one innovation is associated with a positive effect on the economic growth with very small multiplier , where the foreign direct investment inflows contribution in the gross domestic product is only 2 % , finally the granger causality test suggests that the degree of openness granger cause the gdp growth at 10 percent level of significance and the foreign direct investment flows granger cause the degree of openness at 1 percent level of significance

Keywords : foreign direct investment , degree of openness , economic growth , vector autoregression model VAR , Algeria

المقدمة:

كان لزاما على حكومات مختلف دول العالم أن تكثف من إجراءات جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك بغية جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي تلعب دورا ايجابيا في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو والتنمية الاقتصادية، حيث تلعب الشركات المتعددة الجنسيات الدور الريادي في عمليات جلب وتوطين التكنولوجيا، فكل من الدول سواء الأجنبية أو العربية أو المغاربية تسعى إلى الحصول على نصيب كير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكل ذلك في حدة التنافسية من أجل نيل أدنى درجات الاستثمار لما له من منافع اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية.

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

الجانب النظري

أولا: الواقع الاقتصادي للجزائر في ظل انفتاحها التجاري

تتمتع الجزائر بمزايا نسبية عديدة تجعلها مصدر لجذب الاستثمارات، وقد عملت الدولة على زيادة ميزتها التنافسية كي تتمكن من خلق بيئة ملائمة للاستثمار، وعلى إتباع سياسات تهدف إلى الإصلاح الاقتصادي حتى تضمن نقلة نوعية إلى اقتصاد السوق، وقد ساهمت هذه الجهود في استعادة بعض المؤشرات، إلا أنها لا تزال دون المستوى المطلوب في البعض الآخر حسب نتائج مؤسسات تقييم مناخ الاستثمار الدولية، وتحتل الجزائر موقعا جغرافيا متميزا للأعمال والاستثمار أمام الأسواق الأوروبية والإفريقية، بحيث تقع على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط[1].

1- الواقع الاقتصادي الجزائري في ظل تحديات الأزمات المالية الدولية:

بعدما شرعت الجزائر في تطبيق المخططات التي تستهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة، أصبح من الأولويات الراهنة التي تواجه الاقتصاد تحدي تنويع الهيكل الاقتصادي خارج قطاع المحروقات من خلال التركيز على القطاعات التقليدية، وعلى غرار الفلاحة اتجهت الجزائر إلى تطوير قطاعات أخرى كالسياحة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، فهي تطمح إلى خلق مناصب الشغل اللازمة لامتصاص العمالة التي يتوفر عليها سوق العمل المحلي، إضافة إلى تطوير الاستهلاك بالموازاة مع تقليل الاعتماد على الصادرات لتلبية الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية، وتشجيع الأنشطة التصديرية بمعية القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تنشط حاليا على مستوى العديد من القطاعات الإنتاجية وفي هذا الإطار، عمدت الحكومة الجزائرية إلى وضع العديد من البرامج لإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي وحتى الاقتصاد الوطني ككل، وفي سبيل تأهيل المؤسسات الوطنية والرفع من قدرتها التنافسية أطلقت الحكومة الجزائرية مشاريع كبرى شملت المجالات الأساسية الأربعة للاقتصاد: تهيئة الإقليم، الصناعة، الفلاحة والصيد البحري والسياحة.

وبعد الإعلان عنها سنة 2006، والتشاور حولها خلال سنة 2007 في إطار الجلسات الوطنية للصناعة لم يتم تبني الإستراتيجية الصناعية الجديدة، لكن تم رسم خطط لتشجيع الاستثمار الخاص، والتي تطمح إلى طرق أبواب القطاعات ذات الإمكانيات التنموية العالية: الصناعات التحويلية البتروكيمياوية، الأسمدة، الحديد والصلب، التعدين خارج الحديد وآلات البناء، صناعات المنبع للأنشطة الحالية، المنتجات الزراعية، الصيدلانية الكهربائية إضافة إلى الصناعات التي تتأخر فيها الجزائر مقارنة بدول الجوار على غرار صناعة وتركيب السيارات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال[2].

وفي إطار استغلال المؤهلات والإمكانيات السياحية غير المستغلة التي تتوفر عليها الجزائر، تبنت الجزائر مخطط 2009، 2015، 2025، و التي تكفل تنمية قطاع سياحي يرسم الآفاق قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، بما في ذلك السياحة الصحراوية والجبلية، ويتخلل المخطط مشاريع بناء مدن سياحية.

كما تم خلال سنة 2010 إطلاق مخطط خماسي للتنمية يمتد حتى سنة 2014، لتمويل الهياكل القاعدية للاقتصاد والخدمات الجماعية، وخصص له غلاف مالي يقدر بـ 286 مليار دولار، ومن أهم القطاعات والمخصصات الواردة في المخطط ما يلي[3]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ9700 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
- اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 53411 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

ويخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية، وذلك على الخصوص من خلال:

- إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية منها: 1000إكمالية، 850 ثانوية، 600000 مقعد بيداغوجي جامعي، 400000مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين؛
- إنشاء أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها: 172مستشفى، 45 مركبا صحيا متخصصا 377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛
- إنشاء مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014؛
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء؛
- تحسين التزويد بالماء الشروب، من خلال إنجاز 35 سدا، 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.

وكنقطة أخيرة يخصص البرنامج 2010-2014 مبلغ 250مليار دينار جزائري لتطوير اقتصاد المعرفة خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

الجدول رقم (1-1): أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2011-2014

معلومات	الوحدة	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الخام	مليون دولار	198.8	207.8	210.5	212.2
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي	%	2.4	2.5	3.3	3.4
التضخم – متوسط أسعار المستهلك-	%	4.5	8.9	5.0	4.5
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	19.8	12.3	12.8	9.6
إجمالي الصادرات	مليار دولار	76.6	75.1	73.4	0.2
إجمالي الواردات	مليار دولار	57.4	61.6	58.7	59.7
الدين الخارجي	%	2.2	1.8	1.5	1.3
عدد السكان	مليون نسمة	36.0	36.5	37.0	37.6
معدل البطالة من إجمالي اليد العاملة	%	10.0	9.7	9.3	9.0

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير المناخ للدول العربية للسنوات 2011، 2012، 2013، 2014.

ومن خلال الجدول السابق نستنتج التحسن المتواصل لمؤشرات التوازن الاقتصادي والمالي للجزائر حيث أن:

- معدل نمو الاقتصاد تحسن بانتقاله من 2.1% عام 1993 إلى 3.3% عام 2010، ووصل معدل النمو خارج قطاع المحروقات 6.2% سنة 2010، لتحتل الجزائر المركز 50 عالميا في ترتيب الدول من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي[4]؛
- تراجع التضخم تراجعا كبيرا بوصوله نسبة 4% سنة 2010، نتيجة لتفعيل دور السياسة النقدية؛
- استعادة التوازنات الخارجية من خلال احتياطي الصرف الذي بلغ سنة 2010 ما قيمته 170 مليار دولار، وكذلك تسديد الديون المترتبة عن الجزائر عام 2006، وانخفاض أعباء الدين كنسبة من الصادرات إلى حدود 1% عام 2010.؛

- إنشاء صندوق ضبط الإيرادات*[5]، لغرض الحد من هشاشة المالية العمومية أمام الصدمات الخارجية وابتداء من عام 2000 استمرت الموازنة العامة بتحقيق فوائض مالية باستثناء سنتي 2009-2010 كنتيجة لانخفاض العوائد البترولية، وارتفاع في النفقات العمومية في البرنامج الخماسي.

- أما الفترة الممتدة من 2011-2014: فقد عرفت فيه بعض المؤشرات انتعاشا، فقد ارتفع معدل النمو للناتج المحلي من 2.4% عام 2011، ليصل عام 2012 نسبة 2.5 %، ويصعد إلى نسبة 3.3% وليحقق أحسن نتيجة له ببلوغه نسبة 3.4% في سنة 2014، أما فيما يخص معدلات التضخم في هذه الفترة فقد عرفت هي الأخرى تذبذب حيث انتقل من معدل 4.5% عام 2011 ليصل 8.9% عام 2012، وليعاود الانخفاض عام 2013 في حدود 5.0%، ويستقر عند معدل 4.5% عام 2014 أما البطالة فقد عرفت هي الأخرى ثبات نوعي بتراوحها ما بين نسبة 10% عام 2011، و9% عام 2014، نظرا لتطبيق الدولة عدة سياسات تهدف إلى التقليل من البطالة في إطار البرنامج الخماسي.

- في خصوص الدين الخارجي فقد عرف انحصارا وانخفاضا حيث بلغ عام 2011 نسبة 2.2%، ليصل عام 2012 نسبتة 1.8%، ويتدرج عام 2013 لمعدل 1.5%، وأخيرا يستقر عند معل 1.3% في عام 2014.

2- واقع المناخ الاستثماري في الجزائر:

يعتبر الشرط الأول لدخول الاستثمار لأية دولة توفر الحد الأدنى المقبول من المقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل ما يضمن سلامة المشروع وحماية مصالحه، فلما كانت الجزائر واحدة من الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية فإنها اتخذت قرارا يرتبط بفتح الباب أمام الشركات الأجنبية للاستثمار الأجنبي المباشر وتعززت حديثا بتوجه ملحوظ نحو تدعيمات بجملة من الإجراءات التنظيمية والتشريعية والإصلاحات الهيكلية المحفزة على جذبها.

عملت الجزائر جاهدة في الفترة الأخيرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره وسيله لتدعيم النمو الاقتصادي، وزاد أهميته بعد الأزمة العالمية نظرا لهروب رؤوس الأموال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية لما فيها من حوافز وضمانات، فقامت الجزائر بزيادة قدرتها الإنتاجية على مستوى الطاقة – النفط والغاز-، وزيادة قدرتها التوزيعية نحو أوروبا كسوق للتسويق، وعليه كانت في حاجة ماسة إلى جذب عدد أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع، مما استوجب عليها القيام بتعديلات في قانون المحروقات حتى يكون محفزا قويا لجلبها، فالجزائر تملك طاقات وقدرات هائلة في مجال الاستثمارات وشروط استقطاب الاستثمار فيها متوفر وجميع الظروف مواتية لاستقطابه، إذ نلمس رجوع الاستقرار السياسي واستقرار إطار الاقتصاد الكلي، وتم تحديد السياسات التنموية لتنفيذ البرامج منها برنامج الإنعاش الاقتصادي، لا سيما تطوير البنيات القاعدية وإنشاء إطار قانوني ومؤسساتي لتنفيذ تلك السياسات التنموية كما أنها تتميز بكبر سوقها حيث بلغ الناتج المحي الداخلي الخام بها 110 مليار دولار أمريكي والناتج المحلي الخام للفرد 3.450 دولار أمريكي، وتتوفر على فرص استثمارية معتبرة ناتجة عن برنامج الاستثمار العمومي 2010-2014 القائم على تحسين التنمية البشرية ودعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتشجيع إنشاء مناصب شغل، وتطوير اقتصاد المعرفة، ومواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، إضافة إلى توفرها على فرص قطاعية في مجال الخدمات كالبنوك والتأمين والوساطة المالية الاتصالات والسياحة، وكذا في مجال الصناعة الغذائية والكيمائية والبتر وكيمائية الصيدلة، الصناعات المختلفة والميكانيك، إضافة إلى مجال البناء والأشغال العمومية والمعادن والفلاحة، كما تتوفر الجزائر على بنية تحتية جيدة فهي تمتلك شبكة واسعة لتوزيع الكهرباء، حيث تقدر نسبة التكهرب فيها 97% من القطر الوطني وشبكة اتصالات في تطور جد سريع وبدخولها عالم الجيل الثالث بداية من سنة 2014 وتعميمها عبر التراب الوطني خلال السنوات اللاحقة، ورفع التدفق في مجال الانترنت، واحتوائها على شبكة

طرقات تفوق 107000 كلم، وشبكة سكك حديدية تفوق 4700 كلم، أما فيما يخص الموانئ والمطارات فإنها تحتوي على 11 ميناء متعدد الخدمات من ضمنها مينائين للنفط و31 مطار مفتوح للطيران المدني من ضمنها 13 مخصصة للطيران الدولي، ناهيك على توفرها على موارد طبيعية وفيرة، إذ تحتل الجزائر المرتبة 15 في مجال الإحتياطات العالمية البترولية، و18 من إنتاج البترول والمرتبة 12 مصدرة للبترول، والسابعة عالميا في مجال الوارد المؤكدة من الغاز والمرتبة الخامسة كمنتج للغاز والثالثة كمصدر للغاز وأول منتج ومصدر للبترول والغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط، وثالث ممون للإتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي ورابع ممون للطاقة للإتحاد الأوروبي، إضافة إلى موارد أخرى كالفوسفات، الزنك، الحديد والأورانيوم[6].

فالجزائر إذا تحتوي على منهجية عمل مشجعة للأعمال نظرا لأنها بلد ديناميكي ويضمن معاملة مماثلة للمستثمرين، ويضمن كذلك تحويل رأس المال المستثمر وعائدات الاستثمار المحققة من المساهمات بالعملات القابلة للصرف، وإمكانية لجوء المستثمرين الأجانب إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع وكذا انضمامها إلى مختلف الإتفاقيات الدولية في مجال ضمان وحماية الاستثمارات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، من بينها 41 اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات و24 اتفاقية لتجنب الإزدواج الضريبي وسهرها على تحقيق سياسة تنموية واضحة وهادفة، وتسعى الجزائر إلى نقل التكنولوجيا والاستفادة من الطرق الحديثة في التسيير[7].

ثانيا: آليات مسايرة الاقتصاد الجزائري لأزمة 2008 في ظل مسارها الإنفتاحي .

إن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية على ما يبدو وذلك في الفترة القريبة من الأزمة، من خلال ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عقب الأزمة المالية، ولا حتى في عام 2009، أين شهدت رقما قياسيا وصل 2761 مليون دولار، وهو يمثل القمة التي لم تصل إليها الجزائر على طول مسيرة انفتاحها على الخارج وقد استهدفت هذه الاستثمارات بالدرجة الأولى قطاع المناجم والطاقة، بحيث سجل 9 من بين 10 أكثر المشاريع المعلنة عنها في عام 2009، أما الاستثمارات خارج القطاع فشهدت انخفاضا محسوسا لتسجل أربعة مشاريع على طول سنة 2009، مقابل 102 مشروع في عام 2008، منها 3 مشاريع في شكل شراكة أما عدد المشاريع المصرح بها سنة 2010 فقد ارتفع إلى 11 مشروع أجنبي منها 7 مشاريع في إطار الشركة، وأربعة كاستثمار خارجي مباشر بقيمة إجمالية تقدر بـ 58.9 مليار دينار، وبهذا يصل عدد المشاريع المصرح بها في الجزائر عام 2010 حوالي 528 مشروع، إلا أنه في مارس 2012 تم الإعلان عن الحصيلة المنجزة للفترة 2000-2010 من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بعد الأخذ بعين الإعتبار المشاريع الملغاة، نجد أنها في حدود 360 مشروع أجنبي ومشترك، فهذا التراجع في الأرقام يبين انسحاب أو تجميد المستثمرين الأجانب لـ 168 مشروع[8].

وأهم ما يمكن استنتاجه في هذه الفترة هو:

- تمركز الاستثمارات في القطاع الصناعي من حيث العدد والقيمة؛
- استقطبت الخدمات أكثر من المشاريع المنجزة على طول الفترة 2002-2014، إلا أن قيمتها أقل مما حقق في مشروع الاتصالات، ما يدل على ضعف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات وارتفاع قيمتها في قطاع الاتصالات؛
- يعود أصل الاستثمارات الأجنبية المباشرة – من غير مشروعات الشراكة- بنسبة كبيرة إلى دول أوروبية من حيث العدد، أما من ناحية القيمة فتعود الصدارة خاصة للدول العربية خاصة الكويت، مصر بمجموع يتعدى نصف قيمة هذه الاستثمارات.

وما يظهر أيضا أن الدول التي لها مشاريع استثمارية كثيرة ليس بالضرورة لها أكبر قيمة، مثلما هو الحال بالنسبة لمصر إلى جانب الكويت التي دخلت بمشروع واحد وبقيمة استثمارية تقدر98 مليار دينار جزائري وهو ما يمثل 44 % من الاستثمارات الأجنبية المباشرة[9].

والملاحظة بدأت شهر جوان 2013 على مستوى إنجاز المشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة الممتدة بين 2002 و 2013 والتي بدورها أبرزت المعطيات التالية:

الجدول رقم (1-2): تطور المشاريع الاستثماري المصرح بها في الجزائر

السنوات	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
2002	485	0.91	98276	1.22	29.372	3.44
2003	1622	3.05	395870	4.90	34476	4.04
2004	874	1.64	240889	2.98	24719	2.90
2005	843	1.58	199128	2.47	43597	5.11
2006	2145	4.03	472505	5.85	47748	5.59
2007	4323	8.12	654665	8.11	87983	10.31
2008	6687	12.57	1325064	16.41	92005	10.78
2009	7594	14.27	462679	5.73	68774	8.06
2010	6386	12.00	395292	4.90	64091	7.51
2011	6434	12.09	1335448	16.54	128491	15.06
2012	9619	13.00	776530	9.62	83210	9.75
2013	8895	66.72	1716136	21.26	14943	17.45
المجموع	53207	%100	8072482	%100	853409	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار عبر الموقع الإلكتروني:
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement

أما المشاريع المستحدثة في 2014 وبداية 2015 فقد تم افتتاح في نوفمبر 2014 خمسة مشاريع ضخمة متصلة باتفاقيات استثمار مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وفقا لأحكام الأمر رقم 01-03، المعدل و المتمم، و يتعلق الأمر بـ:

أ- مصنع إنتاج السيارات لمجموعة رونو بولاية وهران

تم افتتاحه من رئيس الوزراء بمناسبة إطلاق أول سيارة من نوع سامبول الجديدة، ويقع مصنع إنتاج السيارات في منطقة واد تليلات، ولاية وهران على مساحة 151 هكتار.

قدرة تكلفة الموقع حتى نهاية سنة 2014 ما يقارب 50 مليون أورو، مع توقع زيادة في الاستثمارات قد تصل حتى 800 مليون أورو على المدى المتوسط سيتم إنجاز استثمارات هامة، مجالات تطريق على البارد الصفائح المعدنية والطلاء وقادرة على تحمل رفع مستوى نسبة إدماج السيارة، وفي خلال سنتين أو ثلاث حيث أن الاستثمار في التطريق على البارد سيسمح بصنع هيكل مقصورة السيارة بإجماله.

وقد استفاد هذا المشروع من منظومة التحفيز والدعم للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، عن طريق الشركة المختلطة RAP، المملوكة بنسبة 51 % من قبل الجهة الجزائرية ، 34% من قبل الشركة الوطنية للسيارات الصناعية و17% لصندوق الاستثمار الوطني FNI، أما 49% من قبل المصنع الفرنسي رونو[10].

ب- المحطة الكبيرة لتحلية مياه البحر بمقطع بولاية وهران

تم إفتتاحه من قبل رئيس الوزراء عبد المالك سلال، تقع محطة كبيرة لتحلية مياه البحر لمقطع شرق وسط ولاية وهران، ويعتبر هذا التثبيت واحد من الأكبر في العالم باستخدام عملية التناضح العكسي، ولديها القدرة على إنتاج 500 000 م^3 المياه في اليوم، الكمية الموجهة ليس فقط لتلبية احتياجات وهران ولكن أيضا الولايات المجاورة لها، وهي معسكر، تيارت غليزان ومستغانم .

قدرت كلفة هذا المشروع بـ 491 مليون دولار، و التي ستنفذها شركة ذات أسهم، شركة " تحلية مياه مقطع" المملوكة بنسبة 47٪ من طرف الشركة السنغافورية التي أنشأت محطة تحلية المياه ,Hyflux Menaspring Ltd ، و 43٪ لـ AEC و 10 ٪ لـ.ADE .

ج- مصنع الأمونياك و اليوريا بالمنطقة الصناعية لأرزيو وهران

يقع في المنطقة الصناعية في أرزيو شرق وهران، مصنع "سورفيرت الجزائر "Sorfert-Algérie" "-لإنتاج أسمدة الأمونياك واليوريا"، تم افتتاحه يوم الاثنين من طرف الوزير الأول: عبد المالك سلال، و الذي يتربع على مساحة أكثر من 37 هكتار.

هذا المشروع تحمله شركة "سورفيرت الجزائر"Sorfert-Algérie" "، الشركة المشتركة ذات الرأس المال الاجتماعي يقدر بقيمة 200 مليون دولار بين مجمع سوناطراك (49٪) و مؤسسة الصناعة والبناء "أوراسكوم" (51٪)، الهدف منه هو إنجاز و تسيير وحدتين إنتاج الأمونياك من 2200 طن / يوم ووحدة ثالثة من 3450 طن / يوميا من اليوريا.

الجانب التطبيقي

سوف نحاول في الجزء التطبيقي تحليل أثر كل من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مؤشر الانفتاح التجاري على معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980 – 2014) ، و يمكن صياغة نموذج الدراسة التطبيقية على النحو التالي :

$$LGDP = f (LFDI , LOPEN , \varepsilon_t)$$

و هذا ما سيمنح لنا بإعادة صياغة النموذج على النحو التالي :

$$LGDP\ t = \alpha_0 + \alpha_1 * LOPEN\ t + \alpha_2 * LFDI\ t + \varepsilon_t$$

- LGDP : لوغاريتم الناتج الداخلي الحقيقي
- LOPEN : لوغاريتم معدل الانفتاح التجاري $\left(\frac{\text{الصادرات+الواردات}}{\text{الناتج}} \right)$
- LFDI : لوغاريتم نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج

1/ تحليل السلاسل الزمنية : ان الاعتماد على السلاسل الزمنية بالنسبة لمتغيرات الدراسة يدفعنا الى تحديد درجة تكامل هذه السلاسل من خلال اختبار جذر الوحدة " Unit root test " و سنعتمد على اختبار

نتائج اختبار استقرارية المتغيرات ADF test

	المستوى Level	الفروق الأولى First Diff	درجة التكامل I(d)
LGDP	-0.8512 (0.9502)	-5.6078 (0.0003)	I (1)
LOPEN	-2.8344 (0.1955)	-5.3444 (0.0007)	I (1)
LFDI	-0.3401 (0.9848)	-6.393 (0.0000)	I (1)
القيم داخل الأقواس عبارة عن احتمالات			

من خلال نتائج اختبار جذر الوحدة Unit root test ، نلاحظ أن نتائج اختبار ديكي فولير المعزز ADF-Test ، تدل على أن كل المتغيرات عبارة عن سلاسل زمنية متكاملة من الدرجة الأولى أي من الشكل I(1)

2/ اختبار التكامل المشترك لـ (Johansen (1988

و يرتكز هذا الاختبار على تقدير مصفوفة التكامل المتزامن و ايجاد رتبتها التي تعبر عن رتبة التكامل المتزامن . و ذلك بحساب احصائية الاختبار λ_{trace} و التي تعطى بالمعادلة التالية :

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{k} Ln\ (1 - \lambda i)$$

مع n : عدد الملاحظات ، r : رتبة المصفوفة ، K : عدد المتغيرات و λi هي قيم المصفوفة π

الجدول رقم (2) نتائج اختبار التكامل المشترك بنهجية Johansen

الفرضية Hypothesis	احصائية الأثر λ_{trace}	القيم الحرجة Critical value	
		% 1	%5
$H_0 : r = 0$	28.8268	35. 4581	29.797

من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Johansen ، يتضح لنا أن احصائية الأثر λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 1 % ، و كذلك 5 % و بالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0، أي أن رتبة المصفوفة r = 0 و بالتالي لا توجد علاقات تكامل متزامن بين لوغاريتم الناتج الداخلي الحقيقي LGDP ، لوغارتيم الانفتاح التجاري LOPEN و لوغاريتم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر LFDI ، أي أن المتغيرات لا تشكل فيما بينها توليفة خطية ساكنة في الأجل الطويل

هذه النتائج تعكس هيكل تكوين الناتج الداخلي الخام الجزائري الذي يهيمن عليه قطاع المحروقات بنسبة 96 % حيث أن معدلات النمو المسجلة خلال فترة الدراسة لم تكن بفعل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة و انما بفعل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية خاصة خلال الفترة (2005 – 2008) ، و بالرغم من ذلك فتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للاقتصاد لجزائري تبقى هامشية لا تتجاوز نسبة 2 % من تكوين الناتج الداخلي الخام ، مع العلم أن النسبة الغالبة من هذه التدفقات تستهدف قطاع النفط و الخدمات دون القطاعات الأخرى و هذا ما يحول دون تنويع هيكل الصادرات و تخفيف تبعية المداخيل لقطاع النفط

3/ تقدير نموذج متجه الانحدار لذاتي VAR

نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك أكدت لنا غياب علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل و بالتالي لا يمكننا تشكيل نموذج تصحيح الخطأ VECM ، و لكن بالمقابل يمكن تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR و الذي يسمح لنا بقياس العلاقات التبادلية بين المتغيرات الداخلية في بالإضافة الى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات و تحليل دوال الاستجابة للصدامات العشوائية في النموذج VAR

و يمكن صياغة نموذج VAR على النحو التالي :

$$X_t = c\ i + \sum_{i=1}^{P} Ai^* X_{t-i} + U_t$$

حيث أن :

X_t : متجه المتغيرات الداخلية في لنموذج

c i : متجه العنصر الثابت

P : عدد التأخرات في النموذج

U_t : متجه البواقي القانونية الغير مرتبطة ذاتيا

و يمكن كتابة شعاع المتغيرات الداخلية في النموذج VAR على النحو التالي :

$$[\ LGDP\,t\ ,LOPEN\,t\quad ,LFDI\,t\quad ,Ut\ ]$$

و يرتكز نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR على تقدير النماذج التالية بطريقة المربعات الصغرى العادية

$$LGDP = c1 + \sum_{i=1}^{n} \beta_i Lgdp_{\,t-i} + \sum_{j=1}^{m} \gamma_j LOPEN_{t-j} + \sum_{i=1}^{n} \theta_i LFDI_{t-i} + et1$$

$$LFDI = c2 + \sum_{i=1}^{n} \beta_i LFDI_{\,t-i} + \sum_{j=1}^{m} \gamma_j LGDP_{t-j} + \sum_{i=1}^{n} \theta_i LOPEN_{t-i} + et2$$

$$LOPEN = c3 + \sum_{i=1}^{n} \beta_i LOPEN_{\,t-i} + \sum_{j=1}^{m} \gamma_j LGDP_{t-j} + \sum_{i=1}^{n} \theta_i LFDI_{t-i} + et3$$

نتائج تقدير متجه الانحدار الذاتي VAR (2)

Vector Autoregression Estimates			
	LGDP	LFDI	LOPEN
LGDP(-1)	0.848914	0.435660	-0.260360
	(0.19880)	(2.75445)	(0.15615)
	[4.27008]	[0.15817]	[-1.66733]
LGDP(-2)	0.112361	-0.175441	0.292304
	(0.20115)	(2.78694)	(0.15800)
	[0.55859]	[-0.06295]	[1.85007]
LFDI(-1)	0.009757	0.504511	0.002942
	(0.01304)	(0.18064)	(0.01024)
	[0.74836]	[2.79298]	[0.28728]
LFDI(-2)	-0.002504	0.330275	0.036255
	(0.01415)	(0.19609)	(0.01112)
	[-0.17689]	[1.68428]	[3.26129]
LOPEN(-1)	0.263008	1.166341	0.656779
	(0.20266)	(2.80791)	(0.15918)
	[1.29776]	[0.41538]	[4.12590]
LOPEN(-2)	0.021687	-1.355531	-0.205399
	(0.18641)	(2.58276)	(0.14642)
	[0.11634]	[-0.52484]	[-1.40281]
C	-0.909165	-0.567626	2.146305
	(0.66443)	(9.20574)	(0.52189)

	[-1.36834]	[-0.06166]	[4.11259]
R-squared	0.961511	0.662911	0.817184
Adj. R-squared	0.952628	0.585121	0.774996
F-statistic	108.2519	8.521833	19.36993

الشكل (1) استقراريه متجه الانحدار الذاتي VAR (2)

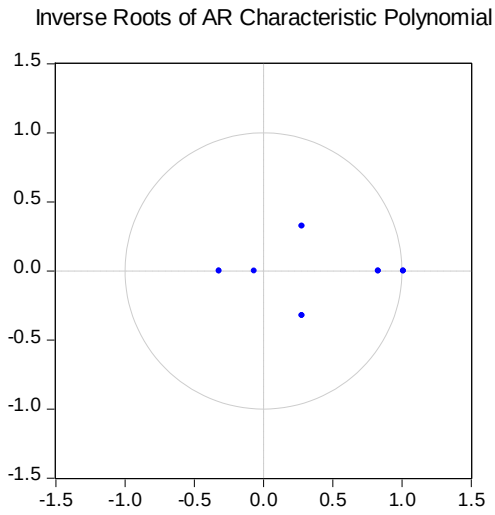

استقرارية متجه الانحدار الذاتي VAR (2)

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: LGDP LFDI LOPEN
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 2

Root	Modulus
1.010634	1.010634
0.829218	0.829218
0.278044 - 0.324405i	0.427255
0.278044 + 0.324405i	0.427255
-0.319180	0.319180
-0.066556	0.066556

Warning: At least one root outside the unit circle.
VAR does not satisfy the stability condition.

من خلال الشكل (1) و الجدول نلاحظ أن نموذج VAR (2) يحقق شروط الاستقرار VAR satisfy the stability condition ، حيث أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة ، و بالتالي فالنموذج المقدر لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء أو عدم ثبات التباين

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

الشكل (2) : دوال الاستجابة للصدمات العشوائية

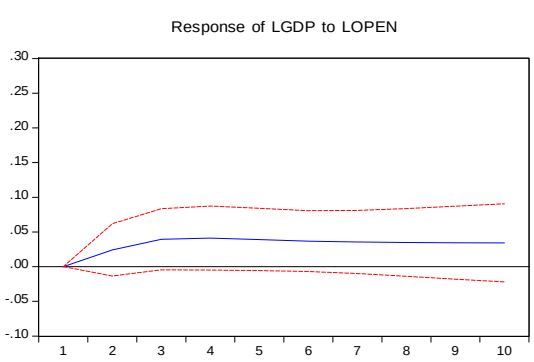

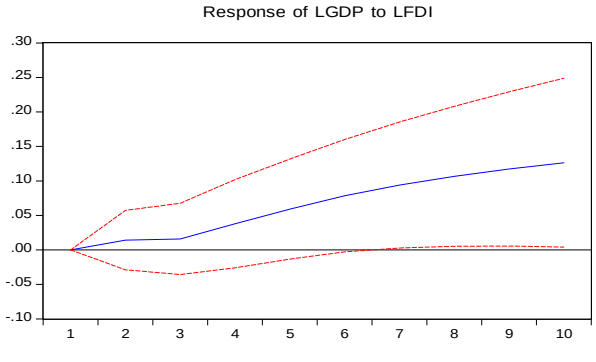

4 / تحليل دوال الاستجابة للصدمات العشوائية

4-1 / استجابة الناتج الداخلي الخام لصدمة في معدل الانفتاح التجاري : نتائج تقدير دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على مدى عشر سنوات و الموضحة في الشكل أعلاه تؤكد لنا بأن حدوث صدمة في العنصر العشوائي (بمقدار انحراف معياري واحد) بالنسبة لمعدل الانفتاح التجاري سوف يولد تأثير ايجابي على الناتج الداخلي الخام طول فترة الاستجابة ، حيث يصل هذا التأثر نسبة 0,041198 % كأقصى حد في السنة الرابعة التي تلي الصدمة ، كما نلاحظ أنه ابتداء من السنة الثامنة سوف يقل هذا التأثير و يستقر في حدود 0.03 %

4-2 / استجابة الناتج الداخلي الخام لصدمة في نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر : من خلال نتائج تقدير دوال الاستجابة للصدمات العشوائية نلاحظ بأن حدوث صدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يوف يولد تأثير ايجابي على الناتج الداخلي الخام طول فترة الاستجابة و يسير هذا التأثير نحو التزايد بمضاعف يقدر بحوالي 0.015946 % خلال الفترة الثالثة التي تلي الصدمة العشوائية ثم يتزايد هذا الأثر ليبلغ مستوى 0.126404 % خلال الفترة العاشرة.

نتائج تحليل التباين variance decomposition

Variance Decomposition of LGDP:				
Period	S.E.	LGDP	LFDI	LOPEN
1	0.119272	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.159399	96.91630	0.787011	2.296684
3	0.190192	92.83751	1.255758	5.906731
4	0.215024	87.63169	4.076053	8.292261
5	0.239179	81.20802	9.421442	9.370534
6	0.264546	73.89889	16.50504	9.596067
7	0.291312	66.59897	24.00050	9.400531
8	0.319172	59.83273	31.14409	9.023186
9	0.347782	53.82324	37.59526	8.581502
10	0.376862	48.60132	43.26738	8.131301

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

ملخص النتائج و التوصيات

من خلال نتائج الدراسة التطبيقية يمكن استنتاج النقاط الرئيسية التالية

- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الجزائري لا يزال هامشيا ، حيث أن نصيب التدفقات لا يتعدى 2 % من تكوين الناتج الداخلي الخام ، و النسبة الأكبر من هذه التدفقات تستهدف قطاع المحروقات و الخدمات دون القطاعات الأخرى ، و هذا ما يحول دون تنويع هيكل الصادرات

-لا يزال مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بعيد عن مختلف التوقعات التي رسمتها الحكومة و ذلك نتيجة لعدة معوقات خاصة التشريعية و المؤسساتية ، لذلك ينبغي اعادة النظر في مختلف التشريعات و القوانين و النصوص التي تنظم الاستثمار المحلي و الأجنبي و العمل على تحسين مناخ الأعمال و بالتالي رفع نسبة تدفقات هذا النوع من الاستثمارات الذي أصبح حاليا من أهم محددات التنمية الاقتصادية .

المراجع

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقديم عام، نقلا من الموقع الالكتروني

http://www.andi/dz/index.php/ar تاريخ الإطلاع: 2014/12/30.

[2] ANIMA investment network, La carte des investissements en Méditerranée, guide sectoriel des politiques

Publiques pour l'investissement, Etude numéro 07, l'Union européenne, Janvier 2010, p 20.

[3] بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي، الجزائر، 24 ماي 2010، ص ص 2-3.

[4] World Economic Forum « the Global Competitiveness Report 2011-2012 », sur le site: http .:www.weforum.org, p384

[5] صندوق ضبط الموارد، أنشئ في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2000، والذي يزود من الفائض في الإيرادات الجبائية للمحروقات عندما تتجاوز هذه الإيرادات مبلغ الإيرادات عند السعر المرجعي المحدد سابقا بـ 19 دولار وحاليا 37 دولار، للبرميل وبالتالي إدخال الفوائض المالية لسنوات ارتفاع البترول واستعمالها في امتصاص أثر الانخفاض في الجباية البترولية عندما انخفض الأسعار، ومنه ضمان قابلية استمرار سياسة الميزانية في المديين المتوسط والطويل.

[6] تقرير مناخ الاستثمار في الجزائر لسنة 2010، استثمر في الجزائر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، 2010، ص ص9-16.

[7] مصطفى دالع، جدلية الاستثمارت العربية في الجزائر، دار الوعي، الجزائر، 2009، ص ص 7-8.

[8] ANIMA investement network « investissements directs étrangères et partenariats vers les pays méditerranée, étude N14, avril 2010, p38 . sur le site : méd. en 2009 » investir en http://www.ammaveb.org/uploads/bases/document/AIN_IDE_partenariats-2009_fr_6-05-2010.pdf

[9] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر، حصيلة مشاريع الاستثمار المنجزة خلال الفترة 2002-2010، نقلا عن الموقع الالكتروني:

consulté le 15/01/2015 http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets

[10] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، نقلا عن

http://www.andi.dz/PDF/Grands%20Projets%20AR/Complexe%20ammoniac%20Oran.pdf